قوله : (ما زال بصفاته قديما قبل خلقه لم يزدد بكونهم شيئا لم يكن قبلهم من صفته وكما كان بصفاته أزليا كذلك لا يزال عليها أبديا) .

ش : أي : أن ا سبحانه وتعالى لم يزل متصفا بصفات الكمال : صفات الذات وصفات الفعل ولا يجوز أن يعتقد أن ا وصف بصفة بعد أن لم يكن متصفا بها لأن صفاته سبحانه صفات كمال وفقدها صفة نقص ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفا بضده ولا يرد على هذه صفات الفعل والصفات الإختيارية ونحوها كالخلق والتصوير والاماتة والاحياء والقبض والبسط والطي والاستواء والإتيان والمجيء والنزول والغضب والرضى ونحو ذلك مما وصف به نفسه ووصفه به رسوله وإن كنا لا ندرك كنهه وحقيقته التي هي تأويله ولا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا ولكن أصل معناه معلوم لنا كما قال الإمام مالك Bه لما سئل عن قوله تعالى : { ثم استوى على العرش } وغيرها : كيف استوى ؟ فقال : الاستواء معلوم والكيف مجهول وإن كانت هذه الأحوال تحدث في وقت دون وقت كما في حديث الشفاعة : [إن ربي قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله] لأن هذا الحدوث بهذا الاعتبار غير ممتنع ولا يطلق [عليه] أنه حدث بعد أن لم يكن ألا ترى أن من تكلم اليوم وكان متكلما بالأمس لا يقال : أنه حدث له الكلام ولو كان غير متكلم لأنه لآفة كالصغر والخرس ثم تكلم يقال - : حدث له الكلام فالساكت لغير آفة يسمى متكلما بالقوة بمعنى أنه يتكلم إذا شاء وفي حال تكلمه يسمى متكلما بالفعل وكذلك الكاتب في حال الكتابة هو كاتب بالفعل ولا يخرج عن كونه كاتبا في حال عدم مباشرته الكتابة .

وحول الحوادث بالرب تعالى المنفي في علم الكلام المذموم لم يرد نفيه ولا إثباته في كتاب ولا سنة وفيه إجمال : فإن أريد بالنفي أنه سبحانه لا يحل في ذاته المقدسة لشيء من مخلوقاته المحدثة أو لا يحدث له وصف متجدد لم يكن - فهذا نفي صحيح وإن أريد [به] نفي الصفات الإختيارية من أنه لا يفعل ما يريد ولا يتكلم بما شاء إذا شاء ولا أنه يغضب ويرضى لا كأحد من الورى ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول والإستواء والإتيان كما يليق بجلاله وعظمته - فهذا نفي باطل .

وأهل الكلام المذموم يطلقون نفي حلول الحوادث فيسلم السني للمتكلم ذلك على ظن أنه نفى عنه سبحانه ما لا يليق بجلاله فإذا سلم له هذا النفي ألزمه نفي الصفات الإختيارية وصفات الفعل وهو [غير] لازم له وإنما أتي السني من تسليم هذا النفي المجمل وإلا فلو استفسر واستفصل لم ينقطع معه .

وكذلك مسألة الصفة : هل هي زائدة على الذات أم لا ؟ لفظها مجمل وكذلك لفظ الغير فيه إجمال فقد يراد [به] ما ليس هو إياه وقد يراد به ما جاز مفارقته له .

ولهذا كان أئمة السنة رحمهم الله تعالى لا يطلقون على صفات الله وكلامه أنه غيره ولا أنه ليس غيره لإن إطلاق الإثبات قد يشعر أن ذلك مباين له وإطلاق النفي قد يشعر بأنه هو هو إذا كان لفظ الغير فيه إجمال فلا يطلق إلا مع البيان والتفصيل : فإن أريد به أن هناك ذاتا مجردة قائمة بنفسها منفصلة عن الصفات الزائدة عليها - فهذا غير صحيح وان أريد به أن الصفات زائدة على الذات التي يفهم من معناها غير ما يفهم من معنى الصفة - فهذا حق ولكن ليس في الخارج ذات مجردة عن الصفات بل الذات الموصوفة بصفات الكمال الثابتة لها لا تنفصل عنها وإنما يفرض الذهن ذاتا وصفة كلا وحده ولكن ليس في الخارج ذات غير موصوفة فإن هذا محال ولو لم يكن إلا صفة الوجود فإنها لا تنفك عن الموجود وإن كان الذهن يفرض ذاتا ووجودا يتصور هذا وحده وهذا وحده لكن لا ينفك أحدهما عن الآخر في الخارج .

وقد يقول بعضهم : الصفة لا عين الموصوف ولا غيره هذا له معنى صحيح وهو : أن الصفة ليست عين ذات الموصوف التي يفرضها الذهن مجردة بل هي غيرها وليست غير الموصوف بل الموصوف بصفاته شيء واحد غير متعدد فاذا قلت : أعوذ بالله فقد عذت بالذات المقدسة الموصوفة بصفات الكمال المقدسة الثابتة التي لا تقبل الإنفصال بوجه من الوجوه .

وإذا قلت : أعوذ بعزة الله فقد عذت بصفة من صفات الله تعالى ولم أعذ بغير الله وهذا المعنى يفهم من لفظ الذات فإن ذات في أصل معناها لا تستعمل إلا مضافة أي : ذات وجود ذات قدرة ذات عز ذات علم ذات كرم إلى غير ذلك من الصفات فذات كذا بمعنى صاحبة كذا : تأنيث ذو هذا أصل معنى الكلمة فعلم أن الذات لا يتصور انفصال الصفات عنها بوجه من الوجوه وإن كان الذهن قد يفرض ذاتا مجردة عن الصفات كما يفرض المحال و [قد] [قال A : أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر] و [قال A : أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق] ولا يعوذ A بغير الله وكذا [قال A : اللهم اني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك] و [قال A : ونعوذ بعظمتك أن نغتال من تحتنا] و [قال A : أعوذ بنور وجهك الذي أشرقت له الظلمات] .

وكذلك قولهم : الأسم عين المسمى أو غيره ؟ وطالما غلط كثير من الناس في ذلك وجهلو الصواب فيه : فالأسم يراد به المسمى تارة [و] يراد به اللفظ الدال عليه أخرى فإذا قلت : قال الله كذا أو سمع الله لمن حمده ونحو ذلك - فهذا المراد به المسمى نفسه وإذا قلت : الله إسم عربي والرحمن إسم عربي والرحيم من أسماء الله تعالى ونحو ذلك - فالأسم ها هنا [هو المراد لا] المسمى ولا يقال غيره لما في لفظ الغير من الإجمال : فان أريد بالمغايرة أن اللفظ غير المعنى فحق وإن أريد أن الله سبحانه كان ولا إسم له حتى خلق لنفسه أسماء أو حتى

سماه خلقه بأسماء من صنعهم - : فهذا من أعظم الضلال والإلحاد في أسماء ا تعالى .

والشيخ C أشار بقوله : ما زال بصفاته قديما قبل خلقه إلى آخر كلامه - إلى الرد على المعتزلة والجهمية ومن وافقهم من الشيعة فإنهم قالوا : إنه تعالى صار قادرا على الفعل والكلام بعد أن لم يكن قادرا عليه لكونه صار الفعل والكلام ممكنا بعد أن كان ممتنعا وأنه انقلب من الإمتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي ! وعلي ابن كلاب والأشعري ومن وافقهما فإنهم قالوا : إن الفعل صار ممكنا له بعد أن كان ممتنعا منه وأما الكلام عندهم فلا يدخل تحت المشيئة والقدرة بل هو شيء واحد لازم لذاته .

وأصل هذا الكلام من الجهمية فإنهم قالوا : إن دوام الحوادث ممتنع وإنه يجب أن يكون للحوادث مبدأ لامتناع حوادث لا أول لها فيمتنع أن يكون الباري D لم يزل فاعلا متكلما بمشيئة بل يمتنع أن يكون قادرا على ذلك لأن القدرة على الممتنع ممتنعة ! وهذا فاسد فإنه يدل على امتناع حدوث العالم وهو حادث والحادث إذا حدث بعد أن لم يكن محدثا فلا بد أن يكون ممكنا والإمكان ليس له وقت محدود وما من وقت يقدر إلا والإمكان ثابت فيه وليس لإمكان الفعل وجوازه وصحته مبدأ ينتهي إليه فيجب أنه لم يزل الفعل ممكنا جائزا صحيحا فيلزم أنه لم يزل الرب قادرا عليه فيلزم جواز حوادث لا نهاية لأولها .

قالت الجهمية ومن وافقهم : نحن لا نسلم أن إمكان الحوادث لا بداية له لكن نقول إمكان الحوادث بشرط كونها مسبوقة بالعدم لا بداية له وذلك لأن الحوادث عندنا تمتنع أن تكون قديمة النوع [بل] يجب حدوث نوعها ويمتنع قدم نوعها لكن لا يجب الحدوث في وقت بعينه فإمكان الحوادث بشرط كونها مسبوقة بالعدم لا أول له بخلاف جنس الحوادث .

فيقال لهم : هب أنكم تقولون ذلك لكن يقال : إمكان جنس الحوادث عندكم له بداية فإنه صار جنس الحدوث عندكم ممكنا بعد أن لم يكن ممكنا وليس لهذا الإمكان وقت معين بل ما من وقت يفرض إلا والإمكان ثابت قبله فيلزم دوام الإمكان وإلا لزم انقلاب الجنس من الإمتناع إلى الإمكان من غير حدوث شيء ومعلوم أن انقلاب حقيقة جنس الحدوث أو جنس الحوادث أو جنس الفعل أو جنس الأحداث أو ما أشبه هذا من العبارات - من الإمتناع الى الإمكان وهو مصير ذلك ممكنا جائزا بعد أن كان ممتنعا من غير سبب تجدد وهذا ممتنع في صريح العقل وهو أيضا انقلاب الجنس من الإمتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي فإن ذات جنس الحوادث عندهم تصير ممكنة بعد أن كانت ممتنعة وهذا الإنقلاب لا يختص بوقت معين فإنه ما من وقت يقدر إلا والإمكان ثابت قبله فيلزم أنه لم يزل هذا الإنقلاب ممكنا فيلزم أنه لم يزل الممتنع ممكنا ! وهذا أبلغ في الإمتناع من قولنا : لم يزل الحادث ممكنا فقد لزمهم فيما فروا إليه أبلغ مما لزمهم فيما فروا منه ! فإنه يعقل كون الحادث ممكنا ويعقل أن هذا الإمكان لم يزل وأما كون الممتنع ممكنا فهو ممتنع في نفسه فكيف إذا قيل : لم يزل إمكان هذا الممتنع ؟ ! وهذا

مبسوط في موضعه .

فالحاصل : أن نوع الحوادث هل يمكن دوامها في المستقبل والماضي أم لا ؟ أو في المستقبل فقط ؟ أو الماضي فقط ؟ .

فيه ثلاثة أقوال معروفة لأهل النظر من المسلمين وغيرهم : .

أضعفها : قول من يقول لا يمكن دوامها لا في الماضي ولا في المستقبل كقول جهم بن صفوان وأبي الهديل العلاف .

وثانيها قول من يقول : يمكن دوامها في المستقبل دون الماضي كقول كثير من أهل الكلام ومن وافقهم من الفقهاء وغيرهم .

والثالث : قول من يقول : يمكن دوامها في الماضي والمستقبل كما يقوله أئمة الحديث هي [من] المسائل الكبار ولم يقل أحد يمكن دوامها في الماضي دون المستقبل .

ولا شك أن جمهور العالم من جميع الطوائف يقولون : إن كل ما سوى ا تعالى مخلوق كائن بعد أن لم يكن وهذا قول الرسل وأتباعهم من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم : .

ومن المعلوم بالفطرة أن كون المفعول مقارنا لفاعله لم يزل ولا يزال معه - ممتنع [محال] ولما كان تسلسل الحوادث في المستقبل لا يمنع أن يكون الرب سبحانه هو الآخر الذي ليس بعده شيء فكذا تسلسل الحوادث في الماضي لا يمنع أن يكون سبحانه وتعالى هو الأول الذي ليس قبله شيء فإن الرب سبحانه وتعالى لم يزل ولا يزال يفعل ما يشاء ويتكلم إذا يشاء قال تعالى : { قال كذلك ا يفعل ما يشاء } وقال تعالى : { ولكن ا يفعل ما يريد } وقال تعالى : { ذو العرش المجيد * فعال لما يريد } وقال تعالى : { ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات ا } وقال تعالى : { قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا } .

والمثبت إنما هو الكمال الممكن الوجود وحينئذ فإذا كان النوع دائما فالممكن والإكيل هو التقدم على كل فرد من الأفراد بحيث لا يكون في أجزاء العالم شيء يقارنه بوجه من الوجوه .

وأما دوام الفعل فهو أيضا من الكمال فإن الفعل إذا كان صفة كمال فدوامه دوام كمال .

قالوا : والتسلسل لفظ مجمل لم يرد بنفيه ولا اثباته كتاب ولا سنة ليجب مراعاة لفظه وهو ينقسم إلى واجب وممتنع وممكن : فالتسلسل في المؤثرين محال ممتنع لذاته وهو أن يكون مؤثرون كل واحد منهم استفاد تأثيره مما قبله لا إلى غاية .

والتسلسل الواجب : ما دل عليه العقل والشرع من دوام أفعال الرب تعالى في الأبد وأنه كلما انقضى لأهل الجنة نعيم أحدث لهم نعيما آخر لا نفاد له وكذلك التسلسل في أفعاله سبحانه من طرف الأزل وأن كل فعل مسبوق بفعل آخر فهذا واجب في كلامه فإنه لم يزل متكلما إذا شاء ولم تحدث له صفة الكلام في وقت وهكذا أفعاله التي هي من لوازم حياته فإن كل حي

فعال والفرق بين الحي والميت : الفعل ولهذا قال غير واحد من السلف : الحي الفعال وقال عثمان بن سعيد : كل حي فعال ولم يكن ربنا تعالى قط في وقت من الأوقات معطلا عن كماله من الكلام والإرادة والفعل .

وأما التسلسل الممكن : فالتسلسل في مفعولاته من هذا الطرف كما تتسلسل في طرف الأبد فإنه إذا لم يزل حيا قادرا مريدا متكلما وذلك من لوازم ذاته - فالفعل ممكن له بموجب هذه الصفات له وأن يفعل أكمل من أن لا يفعل ولا يلزم من هذا أنه لم يزل الخلق معه فإنه سبحانه متقدم على كل فرد من مخلوقاته تقدما لا أول له فلكل مخلوق أول والخالق سبحانه لا أول له فهو وحده الخالق وكل ما سواه مخلوق كائن بعد أن لم يكن .

قالوا : وكل قول سوى هذا فصريح العقل يرده ويقضي ببطلانه وكل من اعترف بأن الرب تعالى لم يزل قادرا على الفعل لزمه أحد أمرين لا بد له منهما : أما أن يقول بأن الفعل لم يزل ممكنا وأما أن يقول لم يزل واقعا وإلا تناقض تناقضا بينا حيث زعم أن الرب تعالى لم يزل قادرا على الفعل والفعل محال ممتنع لذاته لو أراده لم يمكن وجوده بل فرض إرادته عنده محال وهو مقدور له وهذا قول ينقض بعضه بعضا .

والمقصود : أن الذي دل عليه الشرع والعقل أن كل ما سوى ا تعالى محدث كائن بعد أن لم يكن أما كون الرب تعالى لم يزل معطلا عن الفعل ثم فعل فليس في الشرع ولا في العقل ما يثبته بل كلاهما يدل على نقيضه .

وقد أورد أبو المعالي في ارشاده وغيره من النظار على التسلسل في الماضي فقالوا : إنك لو قلت : لا أعطيك درهما إلا أعطيك بعده درهما كان هذا ممكنا ولو قلت : لا أعطيك درهما حتى أعطيك قبله درهما كان هذا ممتنعا .

وهذا التمثيل والموازنة غير صحيحة بل الموازنة الصحيحة أن تقول : ما أعطيتك درهما الا أعطيتك قبله درهما فتجعل ماضيا قبل ماض كما جعلت هناك مستقبلا بعد مستقبل وأما قول القائل : لا أعطيك حتى أعطيك قبله فهو نفي للمستقبل حتى يحصل في المستقبل ويكون قبله فقد نفى المستقبل حتى يوجد المستقبل وهذا ممتنع أما نفي الماضي حتى يكون قبله ماض فإن هذا ممكن والعطاء المستقبل ابتداؤه من المستقبل والمعطى الذي له ابتداء وانتهاء لا يكون قبله ما لا نهاية له فإن ما لا نهاية له فيما يتناهى ممتنع